قانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة هيئة القطاع العام لتوزيع القوى الكهربائية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام لتوزيع القوى الكهربائية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٦٨٦٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وثلاثون مليونا وثمانمائة وخمسة وستون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٦٦٤٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وثلاثون مليونا وستمائة وخمسة وأربعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) جملة الباب الأول ـ أجور بمبلغ ١٣٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٣٥٢٩٥٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٣٠٢٥٤٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٢٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وعشرون ألف جنيه) موزعه على البابين التاليين :

(ا) جملة الباب الثالث ـ استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع ـ تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٦٦٤٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وثلاثون مليونا وستمائة وخمسة وأربعون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٢٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وعشرون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) جملة الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة ١٢٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية ١٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لايجوز استخدام اعتمادى رسم الدمغة النسبى وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لها .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام لتوزيع القوى الكهربائية

للسنة المالية ٩١ / ١٩٩٢

الاستخدامات	١٩٩٢/٩١ جنيه	١٩٩١/٩٠ جنيه	الإيرادات	١٩٩٢/٩١ جنيه	١٩٩١/٩٠ جنيه
(أ) الاستخدامات الجارية			(أ) الإيرادات الجارية		
باب (١) الأجور	١٣٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	باب (٢) الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٣٦٦٤٥٠٠٠	٣١١٧٢٠٠٠
باب (٢) النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٣٥٢٩٥٠٠٠	٣٠٠٧٢٠٠٠			
جملة الاستخدامات الجارية (أ) ...	٣٦٦٤٥٠٠٠	٣١١٧٢٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية (أ)	٣٦٦٤٥٠٠٠	٣١١٧٢٠٠٠
(ب) استخدامات رأسمالية			(ب) الإيرادات الرأسمالية		
باب ٣ ـ استخدامات استثمارية	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	باب ٣ ـ إيرادات رأسمالية متنوعة ...	١٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
باب ٤ ـ التحويلات الرأسمالية ...	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	باب ٤ ـ القروض والتسهيلات الائتمانية	١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية (ب)	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية (ب) ..	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٣٦٨٦٥٠٠٠	٣١٣٩٢٠٠٠	إجمالى الإيرادات	٣٦٨٦٥٠٠٠	٣١٣٩٢٠٠٠